

Embargoed until Thursday 24th May 9:00
GMT

الفساد القضائي هو الوقود للإفلات من العقاب وتآكل سيادة القانون جاء في تقرير منظمة الشفافية الدولية الجديد

الفساد يقوض النظم القضائية في العالم، ويحرم المواطنين من الوصول إلى العدالة، وتعزيز حق الإنسان الأساسي في محاكمة عادلة ونزيهة، وأحيانا حتى الحق في محاكمة على الإطلاق، وفقا لتقرير الفساد العالمي لعام 2007 : **الفساد في النظام القضائي** ، والذي أصدرته اليوم منظمة الشفافية الدولية، التحالف العالمي ضد الفساد.

"إن المساواة أمام القانون هي دعامة المجتمعات الديمقراطية. عندما تفسد المحاكم بسبب الجشع أو الانتهازية السياسية، تجنح موازين العدالة ويعاني المواطنون العاديين" قالت هوجيت لايبيل رئيسة منظمة الشفافية الدولية. "فساد القضاء يعني أن أصوات الأبرياء تذهب أدراج الرياح، بينما يفلت المذنبون عقاب".

يستخلص تقرير الفساد العالمي الجديد أن السلطة القضائية الفاسدة تضعف قدرة المجتمع الدولي على ملاحقة الجريمة وتمنع الوصول إلى العدالة وتزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، وتقوض أيضا النمو الاقتصادي عن طريق إتلاف الثقة في الاستثمار، وتعرقل الجهود المبذولة للحد من الفقر.

عندما تكون المحاكم فاسدة، يعاني المواطنون

يقسم الفساد القضائي عادة إلى نوعين: النوع الأول هو التدخل السياسي في العملية القضائية من قبل السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، والنوع الثاني هو الرشوة. لا يمكن المبالغة في أهمية وجود قضاء مستقل. عندما تكون العدالة فاسدة، فإن الجميع خاسرون ولاسيما الفقراء، الذين يضطرون إلى دفع رشوى تفوق قدراتهم المالية. يكشف أحدث مسح استقصائي عالمي لمنظمة الشفافية الدولية حول المواقف من الفساد في أكثر من خمسة وعشرين بلدا، أن على الأقل واحد من كل عشرة أسر (عشرة في المائة) أضطر لدفع رشوة للحصول على العدالة. وفي أكثر من عشرين دولة، قال أكثر من ثلاثة في كل عشرة أسر (ثلاثون في المائة) أن الرشوة كانت الوسيلة لتأمين الوصول إلى العدالة أو لحكم عادل في المحكمة. كانت هذه النسبة مرتفعة عن ذلك في كل من ألبانيا واليونان واندونيسيا والمكسيك ومولدوفا والمغرب وبيرو وتايوان وفنزويلا.

تضعف الرشوة البسيطة بالإضافة إلى التأثير السياسي في القضاء التماسك الاجتماعي: وجود نظام للأغنياء وآخر للفقراء يعمل على تفكك المجتمعات. "إذا كان المال والنفوذ هما أساس العدل، فإن الفقراء لا يستطيعون المنافسة" قال اكيرا مونا، نائب رئيس المنظمة ورئيس الاتحاد الإفريقي واتحاد المحامين. "إن الرشوة لا تجعل العدالة باهظة الثمن وحسب لكنها؛ تخرب قدرة النظام القضائي على مكافحة الفساد، وتمنعه أن يكون منارة الاستقلالية والالتزام."

ووفقا لدراسة استقصائية أجريت في عام 2002، فإن 96% من المستجيبين في باكستان الذين كان لهم اتصال مع المحاكم الابتدائية قد واجهوا ممارسات فاسدة، بينما في روسيا، تقدر مبالغ الرشوى بمبلغ 210 مليون دولار يعتقد أنها تدفع سنويا في المحاكم.

البقشيش لميزان العدالة

إن الفساد في القضاء هو أي تأثير غير سليم على نزاهة الإجراءات القضائية والأحكام ويمكن أن يمتد إلى رشوة القضاة من أجل إصدار حكم معين أو أي حكم على الإطلاق. يشمل الفساد القضائي سوء استخدام ميزانيات المحاكم أو السلطة القضائية، مثال ذلك: عندما يقوم القاضي أو المسؤول بتعيين أفراد من أسرته أو معارفه في وظائف المحكمة أو يتلاعب بعقود البناء والمعدات لمصالح خاصة. كما يمكن أن يكون الفساد عن طريق توزيع القضايا بانحياز وغيرها من الإجراءات السابقة للمحاكمة، مثل كتابة المحكمة وأمناء السر عندما يتم رشوتهم "لفقدان" الملفات والأدلة والذي بدوره يؤثر في المحاكمة أو الحكم، وتنفيذ - أو عدم تنفيذ - الأحكام.

يرى تقرير الفساد العالمي لعام 2007 أنه رغم مرور عقود من الإصلاحات من أجل حماية استقلال السلطة القضائية في العالم، لكن الضغوط على الأحكام لأسباب أو مصالح سياسية مازال كثيفا، ورغم أن العديد من القضاة في كل أنحاء العالم تتصرف بنزاهة، لكن ما زالت المشاكل موجودة. يظهر انخفاض المعايير الدولية في بلدان مثل الأرجنتين وروسيا حيث زاد هناك تأثير القوى السياسية على العملية القضائية في السنوات الأخيرة.

إن خطر الانتقام السياسي من القضاء النزيه الذي يرفض المساومة قد يكون سريعا وقاسيا. إن إجراءات تأديب وعزل القضاة الفاسدين يمكن أن ينتهي بها المطاف باستخدامها لعزل القضاة المستقلين عن التأثيرات السياسية. يتم في الجزائر نقل القضاة المستقلين عن الضغوط السياسية إلى الأماكن النائية. وفي كينيا، كجزء من حملة ضد الفساد، والتي ينظر إليه على نطاق واسع بوصفها حملة سياسية، تعرض بعض القضاة لضغوط للتحكي من دون إبلاغهم بالتهم الموجهة إليهم.

الفشل في تعيين مسؤولين القضاء على أساس الجدارة يمكن أن يؤدي إلى اختيار أشخاص سهل التأثير عليهم وإفسادهم. يمكن نقل القضاة "المزعجين للسلطة" أو نقل القضايا الهامة للقضاة الأكثر تساهلا، وهي الأساليب التي استخدمها رئيس بيرو السابق ألبرتو فوجيموري.

يستطيع أيضا تدخل السياسيين أو المسؤولين شراء الغطاء "القانوني" لتغطية الاختلاس والمحسوبية والمحابة والقرارات السياسية غير المشروعة. إن هذا التدخل ممكن أن يكون سافرا بالإيداع البدني والتهديدات والتخويف، أو غير مباشر عن طريق التلاعب في التعيينات القضائية ورواتب وشروط الخدمة.

تعتبر الرشوة الجانب الآخر المظلم للفساد القضائي، والتي يمكن أن تتم من خلال نسيج العملية القضائية نفسها. كما تبين التقارير القطرية ل 32 دولة في تقرير الفساد العالمي أن القضاة قد تقبل الرشوى لإبطاء أو تسريع النظر في القضايا وقبول أو رفض الاستئناف والتأثير في قضاة آخرين أو لمجرد الحكم في قضية بطريقة معينة. يسعى موظفو المحاكم للحصول على رشوى مقابل الخدمات التي ينبغي أن تكون مجانا. قد يطلب المحامي أجور إضافية لتعجيل أو تأخير القضايا أو توجيه العملاء والقضايا إلى قضاة معروفون بقبولهم للرشوى. يعتبر ضعف الرواتب من العوامل التي تؤثر على قابلية القاضي للفساد، على سبيل المثال لا الحصر. إن عدم وجود أمان الوظيفي بالإضافة إلى ظروف وشروط العمل وعدم العدالة في الترقية والنقل وانعدام التدريب المستمر، كلها أسباب، تجعل القضاة وغيرهم من موظفي المحكمة عرضة للرشوة.

تعزز إجراءات المحاكمات المبهمة من عمليات الرشوة حيث تمنع وسائل الإعلام والمجتمع المدني من رصد نشاط المحاكم وفضح الفساد القضائي.

الحلول: الاستقلال، والانفتاح، وتوفير موارد كافية، والمساءلة

لا يوجد حل واحد فعال لمعالجة كل هذه المشاكل، بل هي مجموعة من الحلول من خلال مدخل كلي.

يقدم تقرير الفساد العالمي لعام 2007 توصيات مفصلة لتعزيز استقلالية القضاء والمساءلة والنزاهة الشخصية، ويشجع فعالية أكثر لتنفيذ القانون وحماية القضاء من النفوذ السياسي. يجب أن تكون تعيينات وعزل القضاة والنيابة العامة شفافة ومستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وعلى أساس الخبرة والأداء. يجب إعطاء

الصحافة حرية متابعة والتعليق على الإجراءات القانونية والمحاکمات، ونشر التقارير والمعلومات الموثقة بشأن القوانين واقتراحات التغيير في التشريعات وإجراءات المحاکم وإصدار الأحكام.

إن دور المجتمع المدني في المراقبة أمر حتمي عن طريق الرصد والتعليق على اختيار القضاة والسلوك القضائي وانضباط قضاة المحاکم، وكيفية معالجة القضايا وكيفية إصدار الأحكام. يستطيع المجتمع المدني أيضا لفت الانتباه إلى أوجه الضعف المؤسسي التي عن طريقها يتم تسهيل الفساد ويمكنها أيضا أن تضع الحكومات على إشعار أنها ستحاسب على التزاماتها ونتائج برامجها لمكافحة الفساد.

توفر منظمة الشفافية الدولية توصيات تفصيلية من أجل تعزيز استقلال القضاء ومكافحة الفساد القضائي، بما في ذلك:

التعيينات القضائية

1. ينبغي وجود هيئة تعيينات قضائية مستقلة وتكون صميم عملية اختيار القضاة.
2. يجب أن تكون التعيينات القضائية على أساس الجدارة، والوضوح مع معايير محددة للدعاية الانتخابية (في حالة الانتخاب). ويجب على المرشحين إثبات سجل الكفاءة والنزاهة.
3. ينبغي استشارة المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات والنقابات المهنية المرتبطة بالأنشطة القضائية، في موضوع قبول المرشحين.

اللوائح والشروط

4. يجب أن تعكس رواتب القضاة الخبرة والأداء والتطوير المهني، وينبغي توفير معاشات تقاعد مناسبة.
5. ضمان حماية الأجور وظروف العمل من أي تدخل من جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية وإنشاء فروع قضائية لهذا الغرض.
6. يجب أن تستند التنقلات القضائية إلى معايير موضوعية لحماية القضاة المستقلين والمحايدين.

المسؤولية والانضباط

7. حصول القضاة على حصانة محدودة للأعمال المتعلقة بواجباتهم القضائية.
8. يجب التحقيق في الادعاءات ضد القضاة بدقة، عن طريق هيئة مستقلة.
9. يجب أن تكون عملية عزل القضاة شفافة ونزيهة مع معايير صارمة ودقيقة، وإذا كان هناك أي اتهام بالفساد، يقدم القاضي للمحاكمة.

الشفافية

10. يجب أن توفر السلطة القضائية للجمهور معلومات موثوق بها عن أنشطتها وإنفاقها.
11. إتاحة الحصول على المعلومات عن القوانين والتغييرات المقترحة في التشريعات وإجراءات المحاکم والوظائف القضائية الشاغرة والتعيينات.
12. يجب أن تكون الإجراءات القضائية من قبل النيابة العامة علنية وقراراتها مسببة مع السماح بنشرها.

توجد توصيات إضافية وتفصيلية في تقرير الفساد العالمي لعام 2007.

أعمال منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد القضائي

يبرز تقرير الفساد العالمي لعام 2007 الجهود المبذولة على المستوى الوطني لفروع منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد القضائي.

أن فساد القضاء هو محور رئيسي لجهود مكافحة الفساد في العالم لأن قوة ونفوذ السلطة القضائية الفاسدة يمكن أن تمارس ضد سيادة القانون وضد المجتمع ككل. النجاح في مهاجمة الفساد القضائي سيعزز ثقة المواطن والجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الشفافية والمساءلة " قال كوبوس دي سواردت، القائم بأعمال المدير العام في منظمة الشفافية الدولية.

إن جهود منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد في النظم القضائية متنوعة ومنها:

- مراقبة القضاة وحضور المحاكمات وتقييم جودة الأحكام
- المساعدة في فرز المرشحين لمناصب القضاة، وتأكيد شفافية التعيين على أساس الجدارة
- تقديم المشورة القانونية المجانية لضحايا الفساد من خلال 16 مركز للمشورة القانونية في 12 دولة.

تستند منظمة الشفافية الدولية في عملها لمكافحة التدخل السياسي والرشوة في القضاء للعديد من حلفائها داخل النظم القضائية، هؤلاء الملتزمين بالأهداف المشتركة للشفافية والعدالة والمساواة بموجب القانون.

###

الشفافية الدولية هي منظمة المجتمع المدني العالمي التي تقود المعركة ضد الفساد.

لمزيد من المعلومات للصحافة باللغة الإنجليزية

برلين - ألمانيا

In Berlin: Jesse Garcia

Tel: +49-30-3438 20667

jgarcia@transparency.org

لندن - بريطانيا

In London: Gypsy Guillén Kaiser

Tel: +49-1624196454

ggkaiser@transparency.org

كينيا

In Kenya: Katie Taft

Tel: +254-721-917055